بسم الله الرحمن الرحيم

القول في التفسير المنسوب لأبي القاسم الطبراني

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.. وبعد:

فقد سألني بعض الفضلاء عن التفسير المنسوب للحافظ الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ستين وثلاثمائة، والمطبوع بتحقيق الأستاذ هشام البدراني، هل يقطع بصحة نسبته للطبراني كما سلكه محققه، أم يشك في ذلك، أم يقطع بخلافه وأنه بيقين ليس من تواليف أبي القاسم.؟

فحررت جوابا مختصراً في الجزم بعدم صحة نسبته للطبراني بوجه، وذكرت من الدلائل والشواهد ما لا يتخالج معه إلى نفس المنصف أنه ليس للطبراني، ثم اتفق أن محققه الأستاذ البدراني كتب في الطبعة الثانية منه ما رام به دفع انتقاد من انتقده في القطع بنسبته للطبراني، فتأملته ورأيته كما قيل:

كبَرْقٍ لاحَ يُعْجِبُ مَنْ رآهُ ... ولا يشفي الْحَوَاتِمَ من لـَمَاقِ

ولم يأتِ فيه بطائل، ولا ما يُظفر منه بنائل، سوى أنه وجد رواية يتيمة فيها: حدثنا محمد بن الحسن العسقلاني قال سمعت محمد بن أبي السري فذكر حكاية رؤيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وطلبه من جنابه الشريف أن يستغفر له، فأعرض عنه،

قال: فقمت في صدره فقلت: يا رسول الله حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أنك ما سُئلت شيئا قط فقلت: لا، فتبسّم، ثم قال: (اللهمّ اغفر له).

واندفع البدراني في تسويد صفحات لا محصل منها في الكلام على قول الراوي حدثنا وتوثيق شيخ الطبراني محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني وترجمته، وتوثيق شيخه ابن أبي السري، واتكأ على عصا أعرج فجاء بكلام جُزاف لا يفيد في نسبة التفسير للطبراني بل ينقضه لو تأمل.

ولا يفيده ما وجده على ظهر نسخه المخطوطة من عزو التفسير للطبراني لاحتمال التصحيف والغلط المعهود من النساخ ولا سيما مع تأخر زمان المخطوطات التي اعتمدها في التحقيق عن زمان الطبراني، ومع الاحتمال لا ينتهض القطع والاستدلال.

والعجب أن في مواضع من المخطوط الإحالة على تفسير عبد الصمد الغزنوي، بما ظاهره أن هذا التفسير المنسوب للطبراني ينقل عن تفسير عبد الصمد المولود بعد وفاة الطبراني، كما في (٢٥٨/٨) وفيه نقل قول الشافعي في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض، فقال جامع التفسير: (وهذا قول لم يقل به أحد غيره، كذا في تفسير عبد الصمد) فحذف

البدراني عبارة (كذا في تفسير عبد الصمد) وأشار في الهامش دون دليل بأنه إدراج من الناسخ على عادته.!

ونظير تصرفه هذا، ما صنعه في (٨/٢٢٥) في الكلام على قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) فإنه حذف عبارة: (وفي الكشاف) وعبارة: (قال الزمخشري) من أصل النسخة الخطية بدعوى الإدراج، لأنـها تدل على أن التفسير ليس للطبراني، ونظيره ما في (٨/٤٦٨) من حذف النقل عن (عين المعاني) للسجاوندي لدلالته على أن التفسير ليس للطبراني من جهة النقل عمن تأخر زمانه عنه ممن ولد بعد وفاته، ولم يذكر الأستاذ البدراني دليلا ينتهض لإثبات دعواه.!

بل الظاهر من حكاية جامع هذا التفسير المنسوب للطبراني، أنه نقل من (الكشاف) والثعلبي، بدليل أنه حكى قراءة رفع اسم الجلالة ونصب العلماء، وهذه القراءة شاذة منكرة لا تصح، تنكبها أهل التفسير ولا سيما أهل الأثر منهم كالطبراني وابن جرير وغيرهما، ولا يصح عزوها لعمر بن عبد العزيز وابن سيرين وأبي حنيفة، فقد تفرد بحكايتها الخزاعي في (كتابه) وأنكرها الحافظ أبو الحسن الدارقطني وغيره، وقد تكلمنا عليها في جزء (تعظيم قدر العلم).

وقال ابن الجزري في (النشر): (وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله التي يجمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره، فإنـها لا أصل لها، قال أبو العلاء الواسطي: إن الخزاعي وضع كتابا في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذتُ خط الدارقطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له، قلت: وقد رُويت الكتاب المذكور ومنه ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ برفع الهاء ونصب الهمزة، وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلّف توجيهها، وإن أبا حنيفة لبريء منها).

ونظيره دعوى الإقحام والإدراج في (١٠/٣٧٧) لحكاية أبي القاسم بن حبيب المتوفى (٤٠٦) في جر الفأرة للناقة بلا دليل، ومن عجب أنه ادعى أن السياق يأباه، مع أن السياق مناسب جداً لهذه الحكاية، ودعواه أن أسلوب المصنف يأباه أعجب منه وكأنه ليس هو من نسخ التفسير وقرأه وعلق عليه، فإن مصنف هذا التفسير المنسوب للطبراني قد أكثر من هذه الحكايات وملأ تفسيره منها كالثعلبي والثعالبي.

وأما بحث المحقق مع من نسب التفسير للغزنوي أو للحدادي الحنفيين، فلا يفيد في إثبات نسبته للطبراني، وغايته بتقدير

تسليم ما قاله أنه ليس لهما، ولا دليل فيه على كونه من تصنيف الطبراني، إذ لا ملازمة بين الأمرين.

ونحن نسوق ما وقفنا عليه حال المطالعة من الشواهد الدالة على امتناع نسبة التفسير لأبي القاسم الحافظ الطبراني، ونبحث فيما توهّمه البدراني دليلا على نسبة التفسير للطبراني من طريق المحاققة، وبالله التوفيق.

فمن ذلك غير ما تقدم..

الأول: أن الكتاب خلا من الأسانيد ألبتة، وهو شاهد صريح على أن التفسير ليس للطبراني المعروف بأنه لا يذكر في تواليفه شيئا بلا إسناد حتى الحكايات والنوادر والطرائف والرؤى، فضلا عن الأحاديث والآثار، ومن سبر تصانيف الطبراني واستقرأ موادها استيقن ما قلناه وقطع بامتناع نسبة التفسير له، ويدل على ذلك أنه أحيانا يسوق الحديث دون عزو لراويه من الصحابة وهذه عادة المتأخرين من الفقهاء.

الثاني: أنه افتتح مقدمة التفسير بخطبة مسجوعة وهو ظاهر في أنه ليس للطبراني، فإن السجع لم يكن على عهدهم في الكتب ولا سيما أهل الحديث الذين ينتسب الطبراني إليهم ويسلك على منهاجهم، وأيضا فلغة وأسلوب التفسير ليست هي لغة

وأسلوب أهل المائة الثالثة والرابعة التي كان بـها الطبراني ولا هي بلغة أهل الحديث الذين يعتزى إليهم، وهي بلغة وأسلوب أهل القرن السادس والسابع أشبه كما هو ظاهر لمن مارس النظر في مصنفات التفسير والحديث والتصوف والكلام والفقه والنظر.

الثالث: أن في التفسير النقل عن أبي إسحق الثعلبي وهو متأخر عن الطبراني توفي سنة (٤٢٧) وقد دفع ذلك البدراني بادعاء أن النقل عنه مقحم في أصل التفسير وأنه ألحق من الحاشية، وهذا لا دليل عليه، ولو سلمناه له فالنقل عن أبي الطيب سهل بن محمد الصعلوكي المتوفى سنة (٤٠٤) يدفعه، كما في التفسير (٢/٤٥٣-٤٥٢) ونبه عليه صاحبنا الدكتور أحمد الحندودي في مقدمة تحقيقه لمعجم الطبراني الصغير، فإنه نقل عنه أن الصلاة الوسطى هي العشاء فهل هو مقحم أيضا.!؟

والعجب أن البدراني زعم أن أبا الطيب الصعلوكي عاصر الطبراني المتوفى سنة (٣٦٠) وهل يستقيم تعاصر من يكبرك بأربعين عاما! على أن والده الأستاذ أبا سهل من طبقة أصحاب الطبراني فكيف ينزل الطبراني المشهور بعلو الرواية والإسناد إلى الرواية عن ولده وهو لم يرو عن الوالد.!

وأيضا فلا يحفظ أن الأستاذ أبا الطيب الصعلوكي لقي الطبراني وروى عنه، ولا العكس، مع شهرة الرجلين وحرص أصحاب الطباق على أن يذكروا في ترجمة الشيخ أشهر أصحابه وأنبلهم، كما يذكرون في ترجمة التلميذ أشهر شيوخه وأنبلهم، فكيف غفلوا عن ذكر الصعلوكي في شيوخ الطبراني أو معاصريه، وهذا على التنزل أن الطبراني روى عن الصعلوكي وإلا فالأصل العكس وهو أن يروي الصعلوكي عن الطبراني، لأن الثاني أكبر منه بنحو أربعين عاما.

ومما يؤكد هذا أن الصعلوكي روى عن أبي العباس الأصم الحافظ الذي توفي قبل الطبراني بنحو خمسة عشر عاما، سنة (٣٤٦) فكان ينبغي بالأولى أن يروي عن الطبراني لو كان لقيه، فكيف يروي الطبراني عنه كما يزعم البدراني.؟!

وأيضا ففي الحكاية التي في التفسير تلقيب الصعلوكي بالإمام، وهو يدلك على أن التفسير ليس للطبراني الذي توفي سنة (٣٦٠) ولم يكن الصعلوكي وقتئذ قد شُهر بالإمامة، ولو كان الطبراني لقيه لشحن كتبه بفوائده، وهذه كتبه ليس للصعلوكي فيها ذكر.

الرابع: ونقل في التفسير (١٦٧/١) عن أبي الحسن علي بن عبد الرحيم جواب سؤال: من أشكر الناس؟ فقال: الطاهر من

الذنوب.. وأبو الحسن هذا هو القناد المتصوف، وهو ممن ينقل عنه الثعلبي في (تفسيره) ونقل عنه هذا السؤال في الشكر في تفسير البقرة (١/١٩٦) ونقل عنه في (٢/٣٩٨) ولا ذكر لهذا النقل في كتب التفسير إلا عند الثعلبي الذي أسنده فقال: سمعت أبا القاسم الحبيبي يقول: سئل أبو الحسن علي بن عبد الرحيم القناد في الجامع بحضرة أبي بكر بن عبدوس وأنا حاضر: من أشكر الشاكرين؟ قال: الطاهر من الذنوب، يعدّ نفسه من المذنبين.. فذكره.

وصاحب التفسير الذي نسبه البدراني للطبراني إنما أخذه من الثعلبي واختصره فلم يذكر إسناده، ولا ذكر لأبي الحسن القناد في شيء من تواليف الطبراني أصلا، فإن الرجل ليس بصاحب حديث وإنما هو متصوف زاهد وهمة الطبراني في الرواية، وأيضا فلا يعرف هو في شيوخ الطبراني ولا دليل على أنه لقيه وأخذ عنه، وهو ظاهر في انتفاء نسبة التفسير للطبراني، ولو كان هذا الكلام عند الطبراني لرواه عنه أهل التفسير والرقائق.

الخامس: أن في التفسير أحاديث لم يروها الطبراني أصلا ولا توجد في تواليفه مثل حديث (ويل لمن قرأ هذه الآية ولم يتفكر) ومثل أثر يعلى عن يوسف في سؤال ابن عمر عن الصوم في السفر.

السادس: نقل في (٣٠٧/٢) عن أهل الظاهر وفي (٣٥٨/٣) النقل عن داود وأهل الظاهر، ونقل عن داود وحده في (١٦٤/٦) وفي (٣٧١/٩) وهو ظاهر في عدم صحة التفسير للطبراني، فإنه لا يعرف النقل عنهم في وقته إلا نادراً وللرد عليهم فإن الفقهاء كانوا يرونـهم شُذّاذاً لا يُعتبر خلافهم ووفاقهم ولا سيما حنفية ذلك الوقت كما صرح به أبو بكر الرازي الجصاص في (أصوله) وعند البدراني أن الطبراني حنفي فكيف ينقل عنهم ويعتد بـهم.

وهذه تصانيف الناقلين للخلافيات في ذلك الوقت مثل كتب ابن المنذر وكتب محمد بن نصر المروزي ومحمد بن جرير الطبري وأبي جعفر الطحاوي ونظرائهم، ليس فيها النقل عن أهل الظاهر وكلهم مات قبل الطبراني، لأن مذهبهم لم يستقر في ذلك الوقت حتى ينقل عنه.

والعجب أن البدراني فسر (أهل الظاهر) في تعليقه على هذا التفسير المنسوب للطبراني (٨/١٠) بأنـهم غير الظاهرية، فقال عن حكاية المصنف الخلاف في تفسير العود في الظهار، فحكى أن أهل الظواهر ذهبوا إلى أنه إعادة كلمة الظهار، فعلق البدراني: (أصحاب الظواهر وهم غير الظاهرية كما في مصطلح بعد زمانه)! وفسره بأن المراد بـهم بكير بن الأشج لأن النحاس

حكاه عنه، وهذا باطل لا وجه له، وتفسير الظهار بذلك هو قول الظاهرية كما حكاه عنهم ابن حزم واحتج له في (المحلى) (١٩٣/٩) ونقله عن بكير بن الأشج والفراء وغيرهم.

السابع: أن فيه النقل عن قراءة أشهب العقيلي كما في (٤٥/٢) و(١٧٤/٣) وغيرها، وعند السمعاني أبو الأشهب، وعند والزمخشري وابن عطية وغيرهما الأشهب العقيلي ولست أدري هل هو جعفر بن حيان العطاردي الذي يروي عن الحسن وأبي رجاء العطاردي التفسير والقراءة، أو غيره.!؟

وبكل حال فهذا النقل لا وجود له إلا في تفسير الواحدي والثعلبي ومن بعدهما من المفسرين، ولا يقع ذكر قراءته في تفاسير من عاصر الطبراني أو تقدمه ووقعت نادراً في قراءة (البقعة المباركة) بفتح الباء من (البقعة) في تفسير ابن أبي حاتم بلا إسناد ولا يوثق بـهذه النسخة، ولا ذكر لقراءته في تفسير ابن جرير وتفاسير المحدثين كالنسائي وعبد الرزاق وغيرهما.

الثامن: أن في التفسير النقل عن أهل الإشارة كما في (٧١/٢) و(١٢٢/٣) و(١٧٣/٣) وغيرها، ولم يكن مذهبهم إذ ذاك معروفا بحيث ينقل عنه، فإن التفسير الإشاري إنما وقع نادراً في كلام سهل التستري والنوري، ثم شاع في تواليف أبي عبد الرحمن السلمي، ثم استقر في زمان القشيري حيث صنف

(اللطائف) وبعيد أن ينقل الطبراني عنهم في زمانه، وهو يدل على أن هذا التفسير منحول عليه وليس هو تفسيره الذي نسبه إليه الناس.

التاسع: نقل في التفسير (٢/ ٨٤) عن أبي بكر الرازي في حقيقة الشكر، وهذا مع كونه لا وجود له في تواليف الطبراني، فقد ترجمه المحقق بأبي بكر الرازي الحنفي الجصاص المعروف، ولا يعرف في شيوخ الطبراني ولا أنه روى عنه، وإنما المحفوظ أن الجصاص روى عن الطبراني.

وأيضا فقد قال الثعلبي (١/ ١٩٥) قال أبو بكر محمد بن عمر الوراق: حقيقة الشكر: معرفة المنعم.. الخبر بحروفه، وهو ظاهر أن من صنف التفسير المنسوب للطبراني إنما أخذه من الثعلبي، وقد أشار البدراني إلى أنه في نسخة من التفسير (أبو بكر الوراق) ومه هذا ذكره عن أبي بكر الرازي فوهم، ولو راجع تفسير الثعلبي لأصاب، فإنه نقل عنه في غير موضع.

والوراق هذا من كبار المتصوفة ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في (طبقاتـهم) وكان يكون بترمذ، وليس من بابة الطبراني ولا اتفق له النقل عنه ولا وقع في تصانيفه كلامه، فكيف ينقل عنه.؟!

العاشر: نقل (٢/١٠٣) و(٢/١١٩) وغيرهما، عن عبد العزيز بن يحيى، فترجمه البدراني بأبي الأصبغ الحراني وهو من طبقة شيوخ شيوخ الطبراني، وليس به بيقين فإنه لا يعرف له غير الرواية والإسناد وليس له في التفسير واللغة كلام منقول عنه، وإن لم يكن هو الكناني فلا أعرفه، وهذا النقل عنه لا يوجد في تفسير قبل الثعلبي والواحدي وهما بعد الطبراني، فيغلب على الظن أن من جمع هذا التفسير المنسوب خطأ للطبراني، أخذه من الثعلبي وهو يؤكد أن التفسير ليس للطبراني.

الحادي عشر: نقل في تفسير (زللتم) أنه أخطأتم في (٢/٣٥٨) عن ابن حبان وترجمه بالحافظ أبي حاتم البستي فوهم، ولا وجود لهذا التفسير في تواليف أبي حاتم ابن حبان ولا في كتب الطبراني، وهو شيء تفرد به الثعلبي فنقله عنه صاحب التفسير المنسوب للطبراني، وعند الثعلبي أنه ابن حيان، ويحتمل أنه مقاتل المفسر المعروف، ويحتمل أنه نقله من تفسير الحافظ أبي الشيخ بن حيان، والله أعلم.

الثاني عشر: ومما يقطع معه بامتناع نسبة التفسير لأبي القاسم الطبراني أنا تتبعنا ما في تصانيفه من التفسير في معاجمه و(مسند الشاميين) وكتاب (الدعاء) وغيرها، فأحصينا منها ما يجاوز الألف موضع بل أكثر بحيث يصلح أن يفرد في تأليف، فلم

نجد فيها تفسيراً واحداً ساقه بلا إسناد، وأنت ترى أن جامع التفسير المنسوب للطبراني لم يورد فيه إسناداً واحداً.!

ومن عجب أنه يطلق في بعض الأحاديث الصحيحة لفظ (روي) فيورده بصيغة التمريض، وأعجب منه أننا لم نرَ في هذا التفسير المنسوب للطبراني من مرويات التفسير التي تتبعناها في كتب الطبراني الكثيرة، إلا الشيء بعد الشيء وغالب ما يقع فيه يخالف سياق التفسير الذي في كتب الطبراني، وهذا ظاهر في امتناع نسبة التفسير إليه، فكيف يكون عند الطبراني كل هذه المرويات في التفسير ثم لا يورد منها إلا شيئا قليلا في (تفسيره) على التنزل أنه تفسيره، وإذا وجد فيه منها شيء فهو مخالف للسياق الذي في كتبه.!

الثالث عشر: أنا تأملنا عامة المطبوع من تصانيف الطبراني فوجدناها كلها تبدأ بإسناد النقلة عمن يرويها سماعا من الطبراني، وهذا التفسير ليس فيه الإسناد المتصل بالطبراني في أوله، فنسبته إليه تـهوك ومجازفة.

الرابع عشر: نقل في (٣/٧٧) عن ابن عبد الوهاب في تفسير (ما لا طاقة لنا به) أنه العشق، وهذا كما مر في نظائره لا وجود له في تواليف الطبراني ولا في كتب التفسير قبل الثعلبي، وإنما هو شيء حكاه الثعلبي بإسناده فقال: (٢/٣٠٨): وعن أبي

القاسم عبد الله بن يحيى بن عبيد قال: سمعت أبا القاسم عبد الله بن أحمد قال: سمعت محمد بن عبد الوهاب: (وَلا تُحَمِّلْنا ما لا طاقَةَ لَنا بِهِ) قال: يعني العشق.

وهذا ظاهر أن من صنف التفسير المنسوب للطبراني غلطا، إنما نقله من الثعلبي بلا إسناد، وهو يدل على وهم البدراني في ترجمة ابن عبد الوهاب بأنه القناد السكري المتوفى (٢١٢) فإن هذا متقدم روى عن سفيان الثوري وطبقته، وهذا متأخر عنه ينزل إلى طبقة من لم يدرك الثوري، فإن بينه وبين الثعلبي شيخا واحداً كما ترى، وأيضا فقد ميز الثعلبي كنيته ولقبه فذكر في (تفسيره) (٣٠٨/٨) وفي (٣٦٦/٨) فقال: وأنشدنا الأستاذ أبو القاسم أنشدني أبي أنشدني أبو علي محمد بن عبد الوهاب الثقفي:

يا عاتبَ الدهر إذا نابَهُ ... لا تَلُمِ الدهرَ على عُذْرِهِ

الدهرُ مأمورٌ له آمِرٌ .... وينتهي الدهرُ إلى أمرهِ

كم كافرٍ أموالُهُ جَمّــَةٌ ...... تزداد أضعافا على كُفْرِهِ

ومؤمنٍ ليس له درهمٌ .... يزداد ايمانا على فَقْرِهِ

وأبو علي محمد بن عبد الوهاب هذا هو عالم نيسابور الزاهد الصوفي القدوة، المتوفى سنة (٣٢٨) ذكره أبو عبد الرحمن

السلمي في (طبقات الصوفية) فكيف يروي عن الثوري المتوفى سنة (١٦١) وهو قد ولد سنة (٢٤٤) بعد وفاة الثوري بأزيد من ثمانين عاما.!

وهو يدل أيضا على أن من جمع التفسير المنسوب خطأ للطبراني قد نقل هذا عن تفسير الثعلبي بلا إسناد، ولا وجود لذكر محمد بن عبد الوهاب الثقفي في تصانيف أبي القاسم الطبراني، ولا لتفسير قوله تعالى (ما لا طاقة لنا به) بأنه العشق.

الرابع عشر: في (التفسير) المنسوب للطبراني النقل في مواضع عن ابن كيسان في (تفسيره) الموصوف بالعجيب، وابن كيسان هذا هو أبو بكر الأصم المعتزلي وكان أهل الحديث يضللونه، ومحال أن ينقل عنه مثل الطبراني بل ليس من منهجه النقل عنه أصلا، لا مقراً له ولا متعقباً، وهكذا القول في نقله عن بشر المريسي.!

الخامس عشر: في (التفسير) مواضع من طرق استدلال المتكلمين ومناهجهم في إقامة البراهين، مثل دليل التقسيم وغيره، وهذا غير معروف في منهج الطبراني ولا في مناهج المحدثين.

السادس عشر: في التفسير ميل ظاهر لمذهب الحنفية، والمحفوظ أن الطبراني حنبلي أثري وله تصنيف في مناقب الإمام أحمد، وأخذ عن ولده عبد الله وغيره، وقد ذكره في طبقات الحنابلة من صنف فيهم كأبي يعلى وابن مفلح في (المقصد الأرشد) والمرداوي في (المنهج الأحمد) وغيرهم.

ويحتمل أنه ينتسب لمذهب أهل الحديث وهم أصحاب أحمد وإسحاق والأوزاعية كما ذكره المقدسي في (التقاسيم) ولما درست مذاهب أكثر فقهاء المحدثين كالأوزاعي والليث وإسحاق ولم يبق منها غير مذهب أحمد مدونا مستقراً مجموعا، نسب إليه من بقي من أصحاب الحديث لمطلق الاشتراك في الاعتقاد واتباع السنة.

وأما دعوى البدراني أنه حنفي فغلط لا وجه له، فإنه لم يذكره فيهم من جمع طبقاتـهم لا الحافظ عبد القادر ولا غيره، والعجب أن البدراني زعم أن دلائل كونه حنفي المذهب كثيرة، ثم ساق منها حديث النهي عن بيع وشرط والحكاية المشهورة فيه عن أبي حنيفة وابن شبرمة وابن أبي ليلى، وأن الطبراني أخرجه عن أبي حنيفة فيكون حنفيا.!

وهذا من جنس العبث، فإن كتب الطبراني مليئة بحديث الإمام أحمد من طريق ولده عبد الله وغيره، والعجب أنه جعله حنفيا

بمجرد روايته عن الطحاوي ومعاصرته لأبي بكر الجصاص، فلم لا يكون حنبليا بروايته عن ابن الإمام أحمد وأبي زرعة الدمشقي وجماعة من أصحاب أحمد كعباس الجوهري وأحمد الأبّار وإدريس العطار وابن عبدوس وأبي علي والد الخرقي صاحب المختصر المشهور في مذهب أحمد، وموسى بن هارون الحمال وغيرهم من الحنابلة ممن روى عن أحمد ومن بعدهم كابن مندة وغيره.؟!

ولم لا يكون حنبليا بمعاصرته لمن لا يحصى من الحنابلة كأبي جعفر القطيعي وأبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام الخلال وغيرهما.؟!

ودعوى البدراني أن أكثر شيوخ الطبراني من الحنفية غلط ظاهر، بل شيوخه من الحنابلة أكثر، وبتقدير صحة دعواه لم يجز أن ينسب للحنفية بمجرد أن شيوخه منهم أكثر من غيرهم كما هو معلوم، ومجرد روايته حديثا في إسناده أبو حنيفة لا يجعله حنفيا، ولو كان حنفيا لأكثر من الرواية والنقل عن أبي حنيفة وصاحبيه واحتج لمذهبهم كما صنع أبو جعفر الطحاوي معهم، وكما صنع أبو بكر البيهقي مع الشافعي وأصحابه، وأبو بكر الخلال مع أحمد وأصحابه، وابن عبد البر مع مالك وأصحابه.

فكيف وما رواه الطبراني عن أبي حنيفة وأصحابه قليل جداً في جنب محفوظاته الكثيرة، فإنه أحفظ ممن ذكرناهم وأوسع رحلة، والعجب أن البدراني لم يذكر إلا هذا الخبر المنكر في النهي عن بيع وشرط، مع أن الطبراني روى من طريق أبي حنيفة أحاديث غيره أصح منه، وقد تكلمنا على إسناد هذا الخبر ومتنه في كتاب (رد الازدراء) وكيف يكون الطبراني حنفيا ولا يذكره من صنف في طبقات الحنفية مع شهرته وإمامته، وحرص أصحاب الطباق على الاستيعاب والإكثار من أتباع المذهب للاستظهار بـهم على غيرهم.؟!

ودعواه أن أصبهان ليس بـها حنابلة مما يقضى منه العجب، فقد وقع بـها مذهب أحمد قديما، وتمذهب له الأصبهانيون من جهة ولده سعيد، فإنه استقضى بـها ونشر مذهب أبيه وحكم به، وكان بـها أيضا إذ ذاك مذهب داود وغيره كمذهب أبي حنيفة والشافعي كما قد بسطناه في مقدمة (طبقات الظاهرية) وفي الجملة فكلام البدراني متهافت جداً ولا يفيد عند كل عارف منصف أن الطبراني حنفي المذهب بأدنى تأمل.

السابع عشر: ثم زعم البدراني بما لا ينقضي منه العجب أن الحنبلية مذهب فقهي لا عقدي! وقد علم أن الحنابلة هم قطب السنة الثاني بإزاء الأشعرية، وهذا قاض على كل ما سوده في

مبحث (عقيدة الطبراني) في مقدمة تحقيقه للتفسير المنسوب إليه، وجازف فأطلق على كلام من نسبه حنبلي الاعتقاد بأنه (تخرص) فلم يقنعه تصنيف الطبراني في (السنة) وهو على اعتقاد أحمد في الإثبات وترك التأويل خلاف ما في التفسير المنسوب إليه بما يقطع معه بيقين أنه ليس للطبراني، ولا أقنعه تصنيف الطبراني في الرد على الجهمية وجزء في إكفار من قال بخلق القران وجزء اتباع الأثر وذم الرأي، فهذا كله لا يثبت حنبليته اعتقاداً ومذهبا، ويريد منا البدراني أن نتابعه في دعوى حنفيته وأنه ليس حنبلي الاعتقاد على طريقة المثبتة، بمجرد التفسير المنسوب إليه.

وهذا مصادرة على المطلوب، فإن الكلام إنما هو في صحة دعوى نسبة التفسير إليه، فلا يستقيم أن تستدل على حنفيته وانتفاء حنبليته بموضع النزاع، فلخصمك أن يقلب عليك الدليل فيقول: هو حنبلي المذهب والاعتقاد بما تظافر في تصانيفه الثابتة عنه بيقين، بما يدل على القطع ببطلان نسبة التفسير إليه لأن ما فيه يخالف ما فيها.

الثامن عشر: في التفسير المنسوب للطبراني مما يخالف منهجه المحفوظ عنه باستقراء تواليفه وطريقة أهل الحديث والأثر في التصنيف، مواضع من النقل عمن لا ينقل المحدثون عنهم في

ذلك الوقت على الأقل، كالنقل عن أهل المعاني والنقل عن بعض المتصوفة مثل أبي يزيد البسطامي وذي النون المصري والخلدي والجنيد والخوّاص وغيرهم، والنقل عن الحكماء والفلاسفة وبعيد جداً أن ينقل أهل الأثر إذ ذاك عنهم، ولهذا لم ينقل عنهم ابن أبي حاتم ولا ابن المنذر ولا النسائي ولا عبد الرزاق ونظراؤهم من أهل الحديث الناقلين للتفسير والآثار بالأسانيد المتصلة في تفاسيرهم.

وإنما نقل عن أهل المعاني كالأخفش وغيره، أبو جعفر الطبري في (تفسيره) لأنه كان جموعا لأصناف العلوم معظِّما لها ولأهلها على خلاف طريقة المحدثين، حتى كان ينظر في الحكمة والطب ونحوها مما يعافه حنابلة ذلك الوقت ومحدثوه، ولهذا عابه الحنابلة ووقعوا فيه وتعرضوا له بالأذى، لأجل هذا وغيره كما قد بسطنا شرحه في ترجمته من (الطبقات).

وفي التفسير أيضا من إطلاق وجوه الكنايات وأساليب البلاغة ما هو بعيد جداً من أسلوب الطبراني ولا يستعمله أهل الحديث والأثر ولا يتشاغلون به إذ ذاك، وهذا يدل على امتناع نسبة هذا التفسير للطبراني.

ولم نجد في تصانيف الطبراني المطبوعة من جنس الكلام والشرح والنقل والتعليل والمباحثات والنقود والردود الواقعة في هذا التفسير المنسوب إلى الطبراني، وهذا ظاهر في القطع بأنه ليس من تصنيفه.

ومن ذلك أيضا استعمال مناسبات الأعداد كما في ترجيح كون ليلة القدر هي ليلة سبع وعشرين، لأن عدد حروف السورة عند قوله (سلام) يبلغ سبعا وعشرين، وهذا لا أثر له في تصانيف الطبراني وأهل عصره من أهل الحديث والأثر، وليس من بابـتهم الاشتغال به.

التاسع عشر: في التفسير آثار وأخبار لا أصل لها كحديث (من أطاع مخلوقا في معصية الله فكأنما سجد سجدة لغير الله) وهو بحروفه في تفسير الثعلبي (٨٦/٣) فمن صنف هذا التفسير المنسوب للطبراني أخذه منه، ومعلوم أن الطبراني لا ينقل حديثا ولا أثراً في تصانيفه بلا إسناد فكيف بما لا أصل له، وهذا الخبر لم نقف عليه في غير تفسير الثعلبي بـهذا اللفظ.

ومنه حديث (أدبني ربي فأحسن تأديبي) ولا أصل له في كتب الطبراني، وإنما رواه أبو سعد الحافظ السمعاني في أول كتاب (الإملاء والاستملاء) (ص١) بإسناد منقطع منكر مجهول، وإن كان معناه متفقا على صحته، وهذا الخبر دليل برأسه على أن

التفسير ليس للطبراني، فإن عامة من رواه إنما نقله عن السمعاني المولود بعد وفاة الطبراني، أو نقله عمن نقل عن السمعاني، أو نقله عن الثعلبي فإنه ذكره في (تفسيره) (١٠/١٠) بلا إسناد، ولا يعرف له إسناد غير الذي أخرجه السمعاني، ولا يعرف أن الطبراني روى في كتبه حديثا أو أثراً أو خبراً من دون إسناد.!

التاسع عشر: نقل في (٢٠٣/٣) عن أبي النجم القرشي كلاما هو بحروفه في تفسير الثعلبي (١٥١/٣) ومع عدم وجود هذا النقل في كتب الطبراني ولا في تفاسير من قبل الثعلبي، فهو ظاهر في أن من جمع هذا التفسير المنسوب للطبراني، إنما أخذه من الثعلبي.

وأيضا فأبو النجم هذا هو الصوفي كما وصفه الثعلبي، وهو بدر النشوي المتوفى سنة (٤٤٩) وهو عصري الثعلبي، وهو ظاهر في أن التفسير المنسوب للطبراني ليس له، فتأمل.

العشرون: في التفسير (٤١٠/٣) النقل عن الإمام أحمد، وتسميته عند العزو إليه بابن حنبل، وهذا لا يعرف في وقت الطبراني فإن المصنفين في الخلافيات يسمونه أحمد أو أحمد بن حنبل، وإنما شاع إطلاق ابن حنبل مجرداً عند متأخري الفقهاء والمتكلمين من غير الحنابلة، مثل ابن الفرس في

(أحكامه) وابن العربي وغيرهما، ووقع مرة واحدة عند الطحاوي من المتقدمين في زمان الطبراني ذكره في (اختلاف العلماء) مما يدل على ندرته.

الحادي والعشرون: وأما الإسناد اليتيم الذي عثر عليه في هذا التفسير المنسوب للطبراني، واعتمده البدراني دليلا وطار به دون تأمل ولا إنعام نظر، فهو بأن يدل على أنه ليس له أشبه وأولى، وهو ما وقع في (١٦٤/٨) حدثنا محمد بن الحسن العسقلاني قال سمعت محمد بن أبي السري يقول: رأيت في المنام كأني في مسجد عسقلان.. الخبر، وفيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يستغفر له، وسؤاله عن قوله تعالى (والعنهم لعنا كبيراً) أو (كثيراً) وهو خبر طويل يدل على أن مصنف التفسير ليس هو الطبراني من وجهين:

أحدها: أن هذه الحكاية ليست عند الطبراني من طريق محمد بن الحسن العسقلاني، وإنما رواها في (الأوسط) (٣٣٤٥) مختصراً: فقال: حدثنا جعفر قال: نا محمد بن أبي السري العسقلاني قال: رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فقلتُ: يا رسول الله، استغفِرْ لي، فسكتَ عني، فقلتُ: يا رسول الله إن سفيان بن عيينة حدثنا عن محمد بن المنكدر عن

جابر، «أنك ما سُئلتَ شيئا قط فقلتَ: لا» فتبسّم في وجهي، وقال: اللهم اغفر له.

الثاني: أن من جمع التفسير المنسوب للطبراني إنما نقل هذه الحكاية من تفسير الثعلبي، فإنه قال في (٨/٦٥): أخبرني أبو الحسين عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى قال: سمعت أبا الحسن عبد الله بن محمد بن جعفر بن شاذان البغدادي من حفظه إملاء يقول: سمعت محمد بن الحسن ابن قتيبة العسقلاني بعسقلان ورملة أيضا يقول: سمعت محمد بن أبي السري يقول: رأيت في المنام كأني في مسجد عسقلان وأن رجلا يناظرني وهو يقول: (والعنهم لعناً كبيرا) وأنا أقول (كثيراً) فإذا النبي صلى الله عليه وسلم، وكان في وسط المسجد منارة لها باب، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقصدها فقلت: هذا النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: السلام عليك يا رسول الله، استغفر لي، فأمسك عني، فجئتُ عن يمينه فقلت: يا رسول الله، استغفر لي فأعرض عني، فقمتُ في صدره فقلت: يا رسول الله حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أنك ما سُئلتَ شيئا قط فقلت: لا، فتبسَّم، ثم قال: «اللهم اغفر له» فقلتُ: يا رسول الله، إني وهذا نتكلم في

قوله: (والعنهم لعنا كبيراً) وهو يقول: (كبيراً) وأنا أقول: (كثيراً) قال: فدخل المنارة وهو يقول: كثيراً، إلى أن غاب صوته عني.

وهذا السياق هو نفسه في التفسير المنسوب للطبراني، نقله من جمع التفسير من كتاب الثعلبي واختصر إسناده كما ترى، فلا يفيد هذا الإسناد اليتيم في تصحيح نسبة التفسير للطبراني، بل يقوي القطع بضده، ويقوي ذلك سياقه ومتنه الموافق لسياق ومتن الثعلبي، والمخالف لسياق ورواية الطبراني.

الثاني والعشرون: في التفسير من الشعر ما لا يناسب عصر الطبراني، وظاهره تأخر زمان قائله مثل قول القائل: (إن اليهود إخوة القرود) وقول الآخر: (الشر مستتر يلقاك عن غرض) وغير ذلك.

الثالث والعشرون: ذكر في التفسير المنسوب للطبراني الاستواء بمعنى الاستيلاء ولم ينكره في (٤/ ٤١٩) وهو خلاف المحفوظ عن الحافظ أبي القاسم الطبراني أنه يثبت الاستواء بمعنى العلو، كما حكاه الحافظ أبو عبد الله الذهبي عنه في (كتاب العلو) (٢٢٧/ ٢٢٨) وأن الطبراني عقد في كتابه (السنة) باب: (ما جاء في استواء الله على عرشه بائن من خلقه).

وأيضا: فإنه احتج بالبيت المنسوب للأخطل، وهو ما أنشده الجوهري في (الصحاح) (٢٣٨٥) من غير عزو، وأنشده أبو علي المرزوقي في (الأزمنة) (٣٦) للبُعيث:

قد استوى بشرٌ على العراق.... من غير سيف ودم مهراق

وهذا البيت إنما وقع الاستشهاد به في المسألة متأخراً، ولم يقع الاحتجاج به في تصانيف أهل الحديث والأثر لا في كتب التفسير فلم يذكره ابن جرير ولا غيره، ولا في كتب أصول السنة.

الرابع والعشرون: في التفسير المنسوب للطبراني مواضع يعزو فيها للشيخين أو أحدهما، على قلة ذلك فيه كما في (٥/٣٦٣) فيقول: رواه البخاري ومسلم، وهذا يدل على أن هذا التفسير متأخر عن زمان الطبراني الذي لم يكن هذا العزو فيها للصحيحين معروفا، وهذه تصانيف أبي القاسم الطبراني ليس فيها إطلاق هذا العزو.

الخامس والعشرون: أن في التفسير المنسوب للطبراني مما يخالف طرائق أهل عصره من المصنفين في التفسير، البداءة في كل سورة بذكر ما روي في فضلها من الآثار إن وجدت، وهو شيء حدث بأخرة ولم يكن على زمان الطبراني فلهذا لا تجده

في التفاسير المتقدمة كتفسير ابن جرير وأبي الليث السمرقندي ونحوهما فضلا عن تفاسير أهل الحديث والأثر كالطبراني وعبد الرزاق والنسائي وابن أبي حاتم ونظرائهم.

وإنما يقع هذا في تفسير الثعلبي والمتأخرين ممن لا عناية لهم بالأسانيد، وغالب ما يذكرونه ضعيف وبعضه مما لا أصل له، وقد تقدم غير مرة ما يشهد على أن من جمع هذا التفسير المنسوب خطأً للطبراني، ينقل مواده من الثعلبي وهو ظاهر جداً في أن التفسير صُنّف بعد الثعلبي.

السادس والعشرون: في التفسير نقل مقالات الفرق والطوائف المخالفة للسنة، كالمعتزلة والنجارية والرافضة ونظرائهم، وهذا غير معهود في تفاسير أهل الأثر الذين يعتزى إليهم أبو القاسم الطبراني، فلا تجده في تفسير ابن أبي حاتم ونحوه، وإنما يقع نادراً في تفسير ابن جرير ونظرائه ممن يبسط الكلام على التفسير ويجمع الرأي مع الأثر.

السابع والعشرون: ونظيره نقل كلام أهل الطبقة الثانية من النحاة ممن كان توفي بعد النصف الثاني من الثلاثمائة كأبي علي الفارسي ونحوه كما في (٦/ ٢٩٢) و(٧/ ٤٣١) وغيرها، ومن قبلهم كابن الأنباري والزجاج، وهذا لا يعرف في تصانيف أهل

الحديث والأثر، وإنما ينقلون كلام الخليل وسيبويه والكسائي وأبي عبيد ونظرائهم من المتقدمين.

الثامن والعشرون: ومن عجب أن هذا التفسير لم يقع فيه النقل عن ابن جرير إلا نادراً مع أنه شيخ المفسرين بالأثر والرأي، ولا يوجد فيه نقل عن تفسير ابن أبي حاتم وعبد الرزاق والنسائي وابن المنذر وابن مردويه ونظرائهم ممن مات قبل الطبراني بأسمائـهم، وهم أئمة التفسير بالأثر الذين ينتسب الطبراني إليهم، ويرجع إلى طريقتهم، فكيف ينقل عن أهل المعاني والنحو واللغة والكلام والحكمة والفقه والتصوف، ولا ينقل عن أهل طريقته ومنهجه وهم أهل الحديث والأثر.!؟

لا يقال إن في التفسير كثيراً من المنقولات مما يقع في هذه التفاسير دون ذكر أسمائهم؟ لأن هذا مما توارد عليه أهل التفسير، ومحل الإشكال الذي يقوي عدم صحة نسبة هذا التفسير للطبراني، أعم من هذا.

ولا يقال إن تفاسير من ذكرت من أهل الأثر لم ينقل بعضهم عن بعض؟ لأن الكلام إنما هو في كيف لا ينقل عنهم مع نقله عمن هو دونـهم من أهل المعاني والعربية والتصوف.؟!

التاسع والعشرون: ومما يدل على عدم صحة نسبة هذا التفسير للحافظ أبي القاسم الطبراني، ما وقع فيه في (٩/ ٣٦) من قوله: (وهذا اختيار الإمام محمد بن خزيمة) وهذا ظاهر جداً في تأخر زمان من صنف هذا التفسير عن زمان الطبراني، لأن إطلاق الإمام في أسماء الأعلام في الكتب لم يكن معهوداً إذ ذاك، ولا يعرف إلا في التعديل والثناء.

ولهذا لا تجده في مؤلفاتــهم لا الطبراني ولا غيره، بل لم يكونوا يطلقونه على الأئمة الأربعة ونظرائهم من علماء الأمصار فضلا عمن هو دونــهم كابن خزيمة وابن جرير، ولم نقف في تصانيف أبي القاسم الطبراني على رواية أو نقل عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة أصلا.!

الثلاثون: ذكر في التفسير المنسوب للطبراني (١٣٤/٩) أولي العزم من الرسل، وساق نظمهم في قول الشاعر:

أولوا العزم نوحٌ والخليلُ كلاهما .... موسى وعيسى والنبيُّ محمدُ

ومعلوم أن نظم الضوابط والفوائد وحصرها في أنظام ليسهل حفظها ومعرفتها لم يكن على زمان الطبراني، وإنما حدث بعده بمدة، ويروى كما في (الشهاب على البيضاوي): (٣٨/٨):

أولوا العزم نوحٌ والخليلُ الـمُمَجَّدُ ... وموسى وعيسى والنبيُّ محمدُ

ويروى:

أولوا العزم نوحٌ والخليلُ بنُ آزرُ ... وموسى وعيسى والحبيبُ محمدُ

وعزاه أبو البقاء الكفوي المتوفى سنة (١٠٩٤) في (الكليات) (٦٥١) لبعض الأدباء، ثم رأيت في كتاب (النجوم الزواهر) لأبي العباس بن اللبّودي المتوفى (٨٩٦) (ص ٧٥) عزو هذا النظم لابن ناصر الدين، فيكون هذا التفسير المنسوب للطبراني قد صُنّف بعد ابن ناصر الدين المتوفى سنة (٨٤٢).

وبعد: فهذه ثلاثون وجها وأزيد، تدل صراحة على أن التفسير ليس من تصنيف الحافظ أبي القاسم الطبراني بيقين، وأنه إنما صُنّف بعده بدهر، فإن الطبراني ليس له تأليف يسرد فيه الكلام والآثار بلا أسانيد، وتفسيره الذي نسبه إليه أهل الطباق والتراجم مشحون بالأسانيد والآثار.

وما وقع في بعض التفاسير وجوامع الحديث من عزو بعض الآثار لتفسير الطبراني فهو تصحيف عن الطبري، كالذي وقع في تفسير العماد ابن كثير وشروح البخاري كالعيني وغيره،

بدليل أن ابن كثير يسوق الإسناد فيه ولا وجود له في هذا التفسير المنسوب للطبراني بالإسناد.

ووجدنا العيني يقول: (أخرجه الطبراني) وهو في هذا التفسير بلا إسناد ومعلوم من قواعد الاصطلاح وأصول الرواية أنـهم لا يطلقون (أخرجه أو رواه) إلا فيمن يسوق الحديث والأثر بأسناده في كتابه، ووجدنا ما يطلقون فيه التخريج مخرجاً بالإسناد في تفسير أبي جعفر الطبري.

وهذا التفسير حسن مليح مشتمل على أنواع علوم القران من بيان وجوه التأويل وأقاويل المفسرين، والقراءات والوقوف وأحكام القران والإعراب واللغة والجدل ومقالات الفرق، ويغلب عليه الإكثار من القصص والأخبار والحكايات، لكن لا تسوغ طباعته منسوبا للطبراني، وبالله التوفيق.

ويحمد للأستاذ البدراني ما قدمه في خدمته وضبط نصه وتحقيقه من جهد، على ما وقع له فيه من أوهام في العروض والضبط والتراجم، وفيه في مواضع منه تكرار في تراجم الأعلام، فلعله يعيد النظر فيه.

آخره

والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه.

كتبه

أبو جعفر بلال فيصل البحر

بالقاهرة/١٤٤٠